

والاجتماعية والاقتصادية». وثمة فرق بين الاستقلال السياسي الجذري الذي تنتزعه الشعوب بنضالها، بقيادة قواها الثورية، وبين الاستقلال السياسي الشكلي الذي منحه الامبريالية لبعض البلدان المتخلفة تلافياً لخطر اكتساح الحركات الشعبية الثورية لمواقع السيطرة والتبعية وبشكل جذري. فهناك فرق بين جوهر استمرار وظائف التبعية في البلدان التابعة وبين حصولها على وضع «شرعي» قانوني «مستقل» إذ أن منح الاستقلال السياسي في أواخر الخمسينات وفي الستينات والسبعينات، وكما يشير باران، «لعدد من الأمم التابعة وتمكين بعض السياسيين المطيعين من الوصول إلى المناصب الكبيرة، يعتبر جزءاً من نفس المحاولات الرامية إلى «رشوة» الشعوب في البلدان المتخلفة ولتحاشي ظهور الامبريالية في مظهرها البالي... إن مثل هذا الاستقلال... لا يزيد عن كونه خداعاً مادامت البلاد التي نعنيها تظل مرتبطة اقتصادياً بالبلاد الرأسمالية المتقدمة...»¹¹¹.

«فالامبريالية تناهض أية تنمية حقيقية في البلدان الرأسمالية المتخلفة لأنها تتناقض مع مصالحها الاحتكارية. وكما يذكر لانج «أن الرأسماليين وهم يرون هذا النمو الكبير الذي حققته الاحتكارات الرأسمالية الضخمة في الدول الرأسمالية، لم يجدوا ما يحفزهم على تنمية الاستثمار في الدول النامية. لأن أي استثمار في هذه البلاد سيهدد الوضع الاحتكاري الممتنع الذي يتمتع به الرأسماليون (الامبرياليون)»... وهكذا تصبح اقتصاديات الدول المتخلفة ذات جانب واحد (تصدير المواد الخام وبعض المنتوجات الزراعية). كما أن «الأرباح التي حققها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدول النامية لن يعاد استثمارها داخل البلد، وإنما سترجع إلى الدول الرأسمالية التي صدرتها في أول الأمر... والمعروف أن الأرباح الرأسمالية لم تستخدم في الاستثمار الصناعي في الدول النامية على أي نطاق». بينما دلت التجارب على أن الاستثمار في الصناعة هو «العامل الحركي الرئيسي في خلق التنمية الاقتصادية الحديثة». وهكذا يتضح السبب الأساسي لعدم تمكن الدول النامية من سلوك الطريق التقليدي نفسه الذي سلكته الدول الرأسمالية الغربية في مضمار التنمية»¹¹².

ويلاحظ باران أن الامبريالية «لا تقدم الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية إلا لتلك الأنظمة في البلدان المتخلفة التي تعارض التنمية الاقتصادية بجلاء، وتحفظ في السلطة بحكومات كان لا بد أن تكتسحها الحركة الشعبية»¹¹³.

وتسيطر الشركات المتعددة الجنسية على اقتصاد البلدان الرأسمالية المتخلفة، متحالفة مع الطبقات الاجتماعية التقليدية والرأسمالية التابعة والتي تتحمل مسؤولية الامبريالية. أما ما يسمى تقديم «المعونة» والمساعدات الاقتصادية وغيرها من قبيل الدول الامبريالية إلى البلدان «النامية»، فكما يذكر ميردال أن أرقام المعونة الأميركية قد دحرفت تحريفاً جسيماً... فإن أقل من النصف بكثير، وربما أقل حتى من ثلث ما يسجل كمعونة في الإحصاءات الأميركية وإحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) يمكن اعتباره بأمانة معونة حقيقية». وقد تم تصوير هذه المعونة للأميركيين وكأنها تتوافق مع أحسن مصالح الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاستراتيجية، ولكي يكون للولايات المتحدة «حلفاء في الحرب الباردة». وهذا مما يدل على «أن المعونة